من الصحافة الإيرانية

خاص

إيران في حسابات ترامب.. ارتباك داخلي وخيارات مكلفة

إيران

رأت صحيفة "إيران" الحكومية، أن السؤال حول القرار الذي سيتخذه دونالد ترامب حيال إيران لا يزال بلا إجابة واضحة، ليس فقط في الإعلام الدولي، بل داخل أروقة البيت الأبيض نفسه، حيث تسود حالة من الارتباك وغياب الإجماع داخل الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس الأميركي.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها يوم الأربعاء ٢٨ كانون الثاني/ يناير، أن تقارير إعلامية أميركية كشفت عن انقسام حادّ داخل إدارة ترامب بين جناح يدفع باتجاه خيار عسكري ضد إيران، وآخر يفضّل مواصلة الضغوط السياسية والاقتصادية بهدف انتزاع اتفاق. وبحسب هذه التقارير، فإن بعض الأصوات المتشددة تطالب بتنفيذ تهديدات سابقة، في حين يشكك آخرون في جدوى أي عمل عسكري وتبعاته غير القابلة للتنبؤ.

وتابعت الصحيفة: أن إدراك واشنطن لحجم المخاطر يشكّل أحد أسباب هذا الانقسام، إذ تُجمع التقديرات على أن أي مواجهة عسكرية مع إيران قد تفتح باب تصعيد إقليمي واسع، خاصة في ظل استعداد طهران للرد على أي هجوم، ولو كان محدودًا، باعتباره حربًا شاملة.

ولفتت الصحيفة إلى أن الخلافات لم تقتصر على المستوى السياسي، بل امتدت إلى الفريق الأمني والعسكري، حيث أبدت مؤسسات الدفاع والاستخبارات قلقها من الانزلاق إلى صراع طويل الأمد، وسط تحذيرات من حلفاء إقليميين من تداعيات أي مغامرة عسكرية.

وأكدت الصحيفة، في ختام تقريرها، أن هذا الانقسام يعكس حجم التعقيد الذي تواجهه واشنطن في التعامل مع إيران، ويُظهر أن خيار التصعيد العسكري، رغم حضوره في الخطاب، لا يزال محاطًا بتردد عميق داخل البيت الأبيض.

رسائل النار إلى ترامب.. الردّ على أي هجوم لن يكون محدودًا

جوان

رأت صحيفة "جوان" الإيرانية أن الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب تعيش حالة ارتباك حاد في مقاربة الملف الإيراني، في ظل تقارير استخبارية مضلّلة مصدرها دوائر يمينية مرتبطة بلوبيات داعمة للكيان الصهيوني، تسعى إلى تصوير إيران في أضعف حالاتها منذ انتصار الثورة الإسلامية، بهدف دفع واشنطن نحو تشديد الشروط والخيارات التصعيدية.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها يوم الأربعاء ٢٨ كانون الثاني/ يناير، أن هذه التقديرات شجعت ترامب على رفع سقف مطالبه، من خلال الإصرار على تقييد البرنامج الصاروخي الإيراني ووقف دعم محور المقاومة، وهي شروط ترى طهران أن قبولها يمثّل مساسًا مباشرًا بأمنها الوطني وسيادتها. وفي المقابل، بدأت عواصم عربية وإسلامية، وقوى فاعلة في محور المقاومة، بإعلان اصطفاف واضح خلف إيران، محذّرة من أن أي عدوان أميركي لن يبقى ضمن حدود الجغرافيا الإيرانية.

وتابعت الصحيفة: إن التناقض بات واضحًا في خطاب ترامب، إذ يجمع بين استعراض القوة العسكرية عبر إرسال حاملات طائرات ومدمّرات إلى المنطقة، وبين الحديث عن بقاء الدبلوماسية "على الطاولة"، في محاولة لاستخدام الضغط العسكري لفرض اتفاق بشروط قسرية. غير أن تقارير إعلامية غربية تشير إلى نقاشات "تحذيرية" داخل البيت الأبيض حول كلفة أي عمل عسكري واحتمالات الردّ الإيراني الواسع.

ولفتت الصحيفة إلى أن الاستعدادات الدفاعية الإيرانية، إلى جانب تحركات حلفائها في العراق ولبنان واليمن والبحرين، أوجدت معادلة ردع إقليمية جديدة، مفادها أن أي هجوم على إيران سيقابل برد غير محدود. مضيفة: أن قادة في محور المقاومة أعلنوا صراحة استعدادهم للمواجهة، معتبرين أن استهداف إيران أو قيادتها هو إعلان حرب شاملة.

وأكدت الصحيفة، في ختام تقريرها، أن هذا الاصطفاف غير المسبوق، إلى جانب التحذيرات الدولية من تداعيات الحرب على استقرار المنطقة والاقتصاد العالمي، يضع إدارة ترامب أمام معادلة شديدة الخطورة، ويجعل خيار العدوان مغامرة مكلفة لا يمكن التحكم بنتائجها.

إيران ليست كغيرها.. تحذير رسمي من تكرار أخطاء العدو

جام جم

أكد عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي "إسماعيل كوثري" أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجحت، في مرحلتين مفصليتين، في إفشال محاولات العدو الرامية إلى إخضاع الشعب الإيراني، سواء عبر فرض الحرب أو من خلال تنفيذ عمليات إرهابية شاملة ووحشية، مشددًا على أن هذه المخططات لم تحقق أهدافها رغم الخسائر، بفضل توفيق الله، وتضحيات القوات المسلحة، ووحدة الشعب الإيراني، وتوجيهات قائد الثورة الإسلامية.

وأضاف كوثري، في مقال له في صحيفة "جام جم" يوم الأربعاء ٢٨ كانون الثاني/ يناير، أن العدو، بعد إخفاقه، لجأ إلى سياسة الاستعراض والتهديد والحرب النفسية، من خلال تحريك القطع البحرية أو إطلاق التهديدات الإعلامية، مؤكدًا أن هذه الأساليب لن تفضي إلى أي نتيجة، لأن الشعب الإيراني يقف بثبات وقوة، فيما تتمتع القوات المسلحة بدرجة عالية من الجهوزية والاستعداد.

وتابع كوثري: أن هذه السلوكيات نابعة من منطق عدواني يفتقر إلى العقلانية، يعتمد على التضليل وفرض الهيمنة بالقوة، وهو ما يفسر تكرار الأخطاء وعدم الاتعاظ من الهزائم السابقة. ولفت إلى تقصير المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، عن القيام بمسؤولياتها القانونية، ما شجع الولايات المتحدة على التصرف بعقلية عدوانية تجاه الأصدقاء والخصوم على حد سواء.

وأشار كوثري إلى أن أي خطأ جديد أو مغامرة غير محسوبة من جانب الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني ستُقابل بردٍّ قاسٍ وحاسم، مؤكدًا أن إيران القوية تختلف جذريًا عن سائر الدول، وأن مقاربتها الدفاعية تقوم على الحذر الكامل والاستعداد لمختلف السيناريوهات المعادية. وشدد، في ختام مقاله، على أن تكرار أي عدوان سيقابل بصفعة قوية من الشعب الإيراني وقواته المسلحة، بما يثبت مرة أخرى أن أمن إيران وسيادتها خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

وصفة ترامب.. قمع في الداخل، وفوضى للجيران

نشر موقع KHAMENEI.IR الإعلامي مقالة تتناول سلوك دونالد ترامب القائم على القمع في الداخل الأمريكي ودعم الفوضى في الخارج، مسلّطة الضوء على تحوّل العنف الحكومي إلى أداة حكم، والتناقض بين خطابه بشأن حقوق الإنسان وممارساته تجاه الاحتجاجات الشعبية وحقوق المواطنين.

استهزأ دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عبر سلوكياته وممارساته، بالقواعد الهشّة للنظام الدولي، واتجه علنًا إلى اعتماد سياسة الغطرسة. لم يلتزم بالدبلوماسية ولا بالمبادئ القانونية، بل سعى إلى فرض مساره عبر التهديد والبلطجة، وهو أسلوب يؤدّي عادةً، عند مواجهة ردود فعل مقابلة، إلى التراجع. لم يقتصر هذا السلوك على السياسة الخارجية فحسب؛ بل انتهجه أيضًا داخل أمريكا، حيث قمع كل صوت معارض. فالمؤسسات الداخلية، والاحتجاجات المدنية، وحقوق المواطنين، لا تُعدّ في نظره سوى عوائق في طريق تحقيق مطامعه الشخصية.

في الأيام الماضية، تحوّلت شوارع بعض المدن الأمريكية إلى ساحات حرب. ما يجري اليوم في هذا البلد لم يعد يُعدّ أزمة أمنية عابرة أو مجرّد تحدٍّ مرتبط بالهجرة. لقد دخلت أمريكا، في الولاية الرئاسية الثانية لدونالد ترامب، مرحلة يمكن وصفها بأزمة حُكم - وإن كانت ملامح هذا المسار قد بدأت منذ سنوات - إذْ تحوّل العنف الحكومي إلى أداة اعتيادية لممارسة السلطة، وأصبح الاحتجاج المدني فعلًا عالي الكلفة ومحفوفًا بالمخاطر.

إنّ مقتل أليكس بيرتي، الممرّض الأمريكي، على يد عناصر الهجرة الفدرالية في مينيابوليس، ليس حادثًا معزولًا، بل هو رمز لسياسة واضحة ينتهجها ترامب. فرواية البيت الأبيض عن «رجل مسلّح» اضطرّ العناصر إلى الدفاع عن أنفسهم مقابله، لا تنسجم مع مقاطع الفيديو، ولا مع تصريحات العائلة، ولا مع مواقف عدد من أعضاء «مجلس الشيوخ». تُظهر الصور أنّ الضحية كان أعزل وغير مهدِّد، تعرّض للضرب ثم أُطلق عليه النار. ومع ذلك، رفضت الحكومة الفدرالية تحمّل المسؤولية، وسلكت مسار الإنكار وصناعة السردية. إنّ منع إجراء تحقيق مستقل وتقديم دعم غير مشروط للعناصر المنفّذين يكشف بوضوح أنّ هدف ترامب هو السيطرة على المشهد وبثّ الخوف.

كما وصف نائبه، في تصريح لافت، هذه الاحتجاجات بأنّها «فوضى مُهندَسة».

تحوّلت مينيابوليس في الأسابيع الأخيرة عمليًا إلى مدينة عسكرية. إنّ الانتشار الواسع للقوات الفدرالية، واستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية ضدّ التجمعات السلمية، وتهديد المحتجّين بحملات اعتقال واسعة، يرسم صورة مقلقة عن واقع الحقوق المدنية في أمريكا. هذه الأوضاع ليست نتيجة اضطرابات شعبية، بل ثمرة قرارات سياسية اتُّخذت في أعلى مستويات السلطة. فقد اختار دونالد ترامب، في تعاطيه مع الاحتجاجات، طريق التهديد بدل الحوار وتهدئة التوتر؛ يصف المحتجّين بأنهم مثيرو شغب، ويتّهم المسؤولين المحليين بالتحريض على التمرّد، ويطلق على القوات الفدرالية صفة «الوطنيين». يتجلّى التناقض في سلوك ترامب بصورة أوضح عند التوقف عند مواقفه من الاضطرابات في إيران. فالرئيس نفسه الذي كان يدعو، في ما يتعلّق بأحداث إيران، الناسَ علنًا إلى العنف، والاستيلاء على المراكز الحساسة، ومواجهة النظام الحاكم، لا يحتمل اليوم أيّ شكل من أشكال الاحتجاج داخل بلاده؛ يدعم الفوضى في الخارج، بينما يواجه الاحتجاج في الداخل بالرصاص والاعتقال.

بالنسبة إلى ترامب، يُعدّ الاحتجاج، بل وحتى الشغب، أمرًا مشروعًا عندما يتشكّل ضدّ الخصوم الجيوسياسيين لأمريكا. أمّا حين يصل المنطق ذاته للاحتجاج إلى شوارع أمريكا، فإنّه يُفسَّر فورًا على أنّه تمرّد، وإرهاب، وتهديد للأمن القومي. تواجه إدارة ترامب في الوقت ذاته أزمات متعدّدة؛ إذ تعمّقت الانقسامات الاجتماعية، وتفاقمت أزمة الهجرة، واتّسعت حالة الاستياء الاقتصادي، وتراجع مستوى الثقة العامة بالمؤسسات الأمنية. وقد جاء ردّ البيت الأبيض على جميع هذه الأزمات واحدًا؛ قائمًا على القمع، والتهديد، واستخدام القوّة.

إنّ الدعم غير المشروط الذي يقدّمه ترامب للقوات الفدرالية، حتى بعد نشر أدلّة مصوّرة على قتل مواطنين، يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع. هذه الرسالة تقول إنّ الدولة تستطيع استخدام العنف من دون أن تعدّ نفسها ملزمة بالمحاسبة. وحين يطلب سيناتور أمريكي من الناس أن يثقوا بأعينهم، فهذا يعني أنّ الفجوة بين الواقع والرواية الرسمية قد وصلت إلى مرحلة خطيرة. ومع ذلك، لا يتراجع ترامب فحسب، بل يعمّق الأزمة عبر تعزيز انتشار القوات الفدرالية. إنّه يرفع منسوب التوتر لكي يبرّر القمع. فأمريكا التي تردّ اليوم على الاحتجاج السلمي بالسلاح، لا يمكنها أن تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم. والرئيس الذي يثير الفوضى خارج بلاده، ويرتكب مرتزقوه الجرائم، ويخنق في الداخل صوت احتجاج شعبه، وفي الوقت ذاته يصف نفسه بأنّه رئيس سلام ويغضب لأنه لم ينل جائزة «نوبل» للسلام، هو بحالة مرضية خطيرة تحتاج إلى علاج جاد.

من الفوضى إلى الحوار.. دور الأحزاب في ضبط الاحتجاجات

الوفاق ٦
عليرضا خجسته‌بور

شهدت بعض مدن البلاد، خلال الأسابيع الماضية، احتجاجات معيشية، سرعان ما تحولت إلى أعمال عنف واضطرابات مع دخول عناصر معادية على خط الأحداث. وفي إطار رؤية وتقييم الأحزاب السياسية لهذه الاحتجاجات، ومقترحاتها لمنع انزلاقها نحو العنف. أجاب عليرضا خجسته‌بور، نائب الأمين العام لحزب جمعية المهندسين الإسلاميين، في مقابلة صحفية، عن الأسئلة المطروحة عليه بالشكل الآتي:

هل ناقش حزب جمعية المهندسين الإسلاميين الاحتجاجات الأخيرة؟ وما هي الخلاصة التي توصلتم إليها؟

بالتأكيد، للأحزاب السياسية في هذه المرحلة دور مؤثر، سواء في إدارة الاحتجاجات أو في منع الانزلاق نحو الفوضى والشغب. وانطلاقًا من ذلك، عقد حزب جمعية المهندسين الإسلاميين، مع بداية الاحتجاجات المعيشية، اجتماعًا لمجلسه المركزي، وأصدر في حينه بيانًا لتوضيح مواقفه، تضمن عدة محاور، من بينها: إدانة أعمال الشغب والاعتراف بشرعية احتجاجات المواطنين والدعوة إلى تحسين الوضع المعيشي، وإدانة التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد.

من الطبيعي أن يكون للمواطنين، بمختلف فئاتهم ونقاباتهم، الحق في التعبير عن مطالبهم واحتجاجاتهم في قضايا متعددة، وهذا حق حقيقي ومشروع للجميع؛ لكن لا ينبغي أن نغفل عن أن تدخلات الغرب تستهدف إسقاط الجمهورية الإسلامية والضغط على الشعب الإيراني، وهذه الدول لا تكن أي تعاطف حقيقي مع المواطنين ولا تهتم بمعيشتهم، إذ إن جزءًا من الوضع الاقتصادي الراهن هو نتيجة العقوبات الظالمة التي فرضها الغرب على بلادنا. في الواقع، يسعى رئيس الولايات المتحدة إلى الأهداف نفسها التي نراها اليوم في فنزويلا، أي الاستيلاء على الثروات والموارد النفطية، وهو حلم يراودهم تجاه المنطقة بأسرها.

خلال الأسابيع الماضية، شدد ناشطون فكريون وسياسيون على الحوار والاعتراف بحق الاحتجاج. وقد عقدت الحكومة في الأيام الأولى من احتجاجات التجار لقاءات مع ممثلي النقابات والأسواق واستمعت إلى مطالبهم؛ لكن لاحقًا خرجت الاحتجاجات عن مسارها القانوني وتحولت إلى أعمال عنف ألحقت أضرارًا بالممتلكات العامة والخاصة وأدت إلى توتر المجتمع. كيف يمكن، برأيكم، منع تحول الاحتجاجات الشعبية إلى العنف؟

في المقام الأول، يجب الاعتراف بأن الاحتجاج حق مشروع للمواطنين، ومن حقهم أن تُسمَع أصواتهم بشأن القضايا التي يعترضون عليها. ولو أن المسار التنفيذي والتشريعي في السنوات الماضية اتجه بجدية نحو تعزيز العمل الحزبي، لما شهدنا اليوم هذا النوع من استغلال الاحتجاجات الشعبية.

فلو كان التحزب قائمًا بمعناه الحقيقي، وكانت الأحزاب تمثل المواطنين في المجتمع، لتمت متابعة الاحتجاجات عبر قنواتها الصحيحة، ولما توفرت الأرضية لتسلل مثيري الشغب. لذلك، فإن تعزيز الأحزاب هو المدخل الأساسي لمنع انزلاق الاحتجاجات إلى العنف؛ أي يجب تفعيل الفضاء الوسيط بين الشعب والحكومة، وهو الدور الذي تضطلع به الأحزاب. بطبيعة الحال، تتحمل الأحزاب نفسها جانبًا من التقصير، ويجب سد هذه الفجوة في أقرب وقت ممكن. وفي المقابل، على المسؤولين تهيئة الظروف اللازمة لنشاط الأحزاب والتيارات السياسية.

كذلك ينبغي تعزيز دور النقابات والفئات المهنية، بحيث تتمكن الحكومة والبرلمان في القطاع الخاص، أي غرف التجارة، من ترسيخ مكانتها وألا تبقى مجرد كيانات رمزية.

أمّا العامل الثاني فهو الشعب نفسه؛ فرغم أن شعبنا كان دائمًا حاضرًا بوعي وبصيرة، إلا أن مَن لديهم اليوم مطالب محقة يجب أن يدركوا أهمية الوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ. فالأعداء الذين تلطخت أيديهم بدماء شباب وأطفال أبرياء، عندما يدعمون الفوضى والاضطراب في البلاد، لا يفعلون ذلك بدافع الحرص على معيشة الناس، بل لتحقيق أهدافهم الخاصة. وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: في أي جانب من التاريخ نقف؟

كيف ينبغي، برأيكم، أن يكون تعامل المسؤولين، سواء في الحكومة أو القوات الأمنية، مع الاحتجاجات؟

الطرف الآخر في معادلة الاحتجاجات هم المسؤولون والقوات الأمنية والعسكرية. ونقترح في هذا الإطار أن تحافظ الحكومة أولًا على سياسة ضبط النفس إزاء الاحتجاجات الشعبية، وأن تستمر في الاستماع إلى مطالب الناس. وفي الوقت نفسه، يجب الفصل بوضوح بين المحتجين ومثيري الشغب، والتعامل بحزم مع أعمال الإخلال بالأمن والنظام العام. أي اعتماد أسلوب ليّن وتصالحي مع المحتجين الحقيقيين والاستماع إلى أصواتهم، مقابل مواجهة حازمة وغير متساهلة مع المشاغبين.

كما ينبغي على الحكومة والبرلمان اتخاذ إجراءات جدية لمعالجة الأوضاع المعيشية، لاسيما في ما يتعلق بمعدلات التضخم واستقرار الأسواق، خاصة سوق الصرف. فالمطلب الأساسي للمحتجين الحقيقيين اليوم هو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكبح التضخم.

بعد إنهاء الاضطرابات في البلاد، ما الخطوات التي ينبغي اتخاذها؟

يجب على وسائل الإعلام، ولا سيما الإعلام الوطني، توفير مساحة تتيح للمحتجين عرض مطالبهم، بل ويمكن إنشاء منصات ميدانية يعبّر فيها المواطنون والنقابات عن مطالبهم، بحضور المسؤولين، بما يتيح تواصلًا مباشرًا والاستماع إلى شكاوى الناس دون وسائط. وكما أكد سماحة قائد الثورة الإسلامية قبل سنوات، نحن بحاجة إلى منابر للحوار الحر. والجامعات والمؤسسات العلمية، وكذلك النقابات، تمتلك القابلية لتشكيل مثل هذه المنابر.